جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

المغرب

تقرير الحالة الإستراتيجية 2020

إعداد: مصطفى العلوي

باحث في المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

تقرير الحالة الاستراتيجية المغربية 2020

تقديم

يعرض هذا التقرير خلاصة تركيبية لأهم الأحداث والتفاعلات التي ميزت الحالة المغربية سنة 2020، في مراعاة تامة للإطار المنهجي الذي يحكم صياغة مساهمة المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة في «التقرير الاستراتيجي العربي» الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي.

وينقسم التقرير إلى ستة محاور؛ يتناول الأول المستوى السياسي من خلال التركيز على الفاعلين الرئيسيَيْن في المشهد السياسي المغربي، المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية. ويناقش المحور الثاني تدبير المغرب لجائحة فيروس كورونا، فيما يتوقف المحور الثالث عند واقع وآفاق الاقتصاد المغربي في سياق الجائحة. أما المحور الرابع فيرصد وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة، ليُبرز المحور الخامس مركزية قضية الصحراء في هندسة السياسة الخارجية المغربية، التي انطلق منها المحور السادس في عرض تطور العلاقات الدبلوماسية للمغرب، ليختتم التقرير بجرد أهم خلاصات أهم التفاعلات خلال 2020.

أولا- المستوى السياسي

يتميز المشهد السياسي المغربي بوجود أكثر من ثلاثين حزبا سياسيا يشتغل في إطار دولة اختارت منذ أول تجربة دستورية لها سنة 1962 إقرار مبدأ التعددية الحزبية من أجل تفادي هيمنة حزب واحد على المشهد السياسي الذي تعتبر فيه الملكية سلطة السلطات[1]. وبذلك فإن الأحزاب في المغرب تتحرك ضمن نطاق تتبوأ فيه المؤسسة الملكية المكانة المركزية، لكن ذلك لا يعني أن المشهد الحزبي مشهد جامد ولا يعرف ديناميات داخلية، بل كثيرا ما تعيش الأحزاب المغربية صراعات حول المواقع الحزبية واختلافات بشأن الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة بشكل عام.

1 - المؤسسة الملكية

أ - الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش

ألقى الملك محمد السادس خطابا بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لاعتلائه العرش، أبرز فيه رؤية

1- تحولات المشهد السياسي المغربي في ضوء صراع موازين القوى، مصطفى العلوي، مركز برق للدراسات والاستشارات، https://barq-rs.com/6478:12-10-2018/

المؤسسة الملكية للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، حيث أكد على ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد المغربي من أجل إنعاشه عبر دعم ومواكبة الشركات الخاصة الصغرى والمتوسطة، ومواكبة الميزانية لخطط التعافي القطاعية المقررة في قانون المالية المعدل، وكذا إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي لدعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى.

كما دعا الملك لإطلاق إصلاح جوهري للقطاع العام، وتعزيز حكامته، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإنشاء إدارة عمومية حديثة وفعالة ومواطنة، التي ينبغي أن تكون بمثابة أداة فعالة للتنمية الاقتصادية من جهة، وتلبية احتياجات الساكنة من جهة ثانية. وهي الغاية التي دعا الملك من أجل تحقيقها إلى إحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

وفي الأخير، أعلن الملك عن قرار يتعلق بتسريع تنفيذ مشروع تعميم التغطية الصحية والاجتماعية الإجبارية.

ب - الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

بمناسبة الذكرى السابعة والستين لثورة الملك والشعب، ألقى الملك محمد السادس خطابا في 20 غشت 2020، دعا فيه استلهام قيم ومبادئ هذه الذكرى في جهود التصدي لفيروس جائحة كورونا (كوفيد- 19) من خلال انخراط كافة أطياف المجتمع في التعبئة واليقظة والمساهمة في التأطير وغرس روح التحدي والالتزام في نفوس المواطنين، وذلك في سياق شهد نوعا من التراخي العام في التقيد بالإجراءات الصحية التي قررتها الحكومة المغربية.

كما حث الملك على الإسراع في تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي، وتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، التي أعلن عنها في خطاب العرش، في إطار استراتيجية متكاملة لمواجهة الجائحة.

الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

تعتبر المسيرة الخضراء (6 نونبر 1975) حدثا وطنيا وسياسيا بارزا في المغرب، ذلك أنها الخيار السلمي الذي نهجته المملكة المغربية من أجل استرجاع سيادتها على أقاليمها الجنوبية.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لهذه المسيرة، وجه الملك محمد السادس خطابا ركز فيه على تطورات قضية الصحراء والتقدم الذي أحرزه المغرب في هذا الملف.

فعلى مستوى الأمم المتحدة، أكد الملك أن القرارات الأخيرة لمجلس الأمن أقبرت المقاربات والأطروحات المتجاوزة وغير الواقعية، في إشارة إلى أطروحة الانفصال التي تتبناها جبهة البوليساريو بدعم من الجزائر.

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي، فقد أبرز الملك أن هذه المنظمة تخلصت، بفضل استعادة المغرب عضويته فيها، من المناورات التي كانت ضحيتها لسنوات.

وعلى المستوى القانوني والدبلوماسي، احتفى الملك في خطابه بفتح عدة دول، قنصليات عامة لها في مدينتي العيون والداخلة، في اعتراف واضح بمغربية الصحراء.

2 - الأحزاب السياسية

رغم أن جائحة كورونا أرخت بظلالها على الحياة السياسية المغربية سنة 2020، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز حركية واسعة داخل الأحزاب، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية، قائد الأغلبية الحكومية، الذي أطلق بعض شبابه مبادرة باسم «النقد والتقييم»، انتقدوا فيها الأداء السياسي للحزب ومنهجية تدبير القيادة الحالية، داعين إلى ضرورة عقد مؤتمر استثنائي كشرط لخروج الحزب من الأزمة التي يعيشها منذ قبوله بشروط تشكيل الحكومة الحالية قبل أربع سنوات، وتعمقت على خلفية توقيع سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة على الاتفاق الثلاثي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» القاضي باستئناف العلاقات بين الرباط و«تل أبيب».

ولئن أدى هذا التوقيع لانعكاسات سلبية على البيت الداخلي للحزب الذي عمل على تطويق أزمته واستيعاب ارتداداتها ضمن الإطار المؤسساتي، فإن وضع حزب الأصالة والمعاصرة، صاحب ثاني أكبر عدد من المقاعد في البرلمان (يتزعم المعارضة)، لم يختلف كثيرا سنة 2020. فبعد مخاض عسير اتسم بخلافات شديدة وانسحاب لخمسة مرشحين؛ انتخب الحزب القيادي عبد اللطيف وهبي أمينا عاما جديدا، فيما أعيد انتخاب فاطمة المنصوري، رئيسةً للمجلس الوطني، في مؤشر على انتصار تيار «المستقبل» في صراعه المحموم مع تيار «المشروعية» بزعامة الأمين العام المنتهية ولايته، عبد الحكيم بنشماس[1].

وقد حرص وهبي بعد انتخابه أمينا عاما على بعث رسائل طمأنة إلى معارضيه في تيار «المشروعية»، بعد أن دعا في كلمته أمام مؤتمري الحزب وأعضاء مجلسه الوطني، إلى طي صفحة الخلافات وتجاوزها، والعمل معه من أجل الحزب، داعيا قيادة الحزب الجديدة لدعمه.

حال حزب التجمع الوطني للأحرار لم يختلف كثيرا، حيث لم يتجاوز ثاني أكبر أحزاب التحالف الحكومي، ارتدادات حملة المقاطعة الشعبية التي سلطت الضوء قبل سنتين على زواج المال والسلطة لدى رجال أعمال أثرياء يشغلون في نفس الوقت مناصب حكومية، ولهم نفوذ وتأثير كبيرين في عملية صنع القرار العمومي، وفي مقدمتهم رئيس الحزب عزيز أخنوش.

خارج هذا الثلاثي الذي من المنتظر أن تشتد المنافسة بينه خلال الاستحقاقات الانتخابية لـ 2021، لم

1- انتخاب عبد اللطيف وهبي أمينا عاما لـ «الأصالة والمعاصرة» المغربي بعد مخاض عسير، العربي الجديد، 09-02-2020:
https://www.alaraby.co.uk/انتخاب-عبد-اللطيف-وهبي-أميناً-عاماً-لـ«الأصالة- والمعاصرة»-المغربي

يختلف المشهد بشكل كبير داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أكبر حزب يساري في المغرب، الذي عاش خلافات بسبب مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الذي قدمه وزير العدل المنتمي لذات الحزب، وأثار جدلا سياسيا وحقوقيا واسعا إثر تضمنه لمواد من شأنها المس بحرية الرأي والتعبير، وأضر بإرث الاتحاديين في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات[1].

في ظل هذا الواقع، الذي يشير إلى أن الأحزاب الرئيسية في المغرب ليست بأحسن حال، فإن الأمر نفسه ينطبق على الأحزاب الصغيرة، سواء الممثلة أو غير الممثلة في البرلمان، والتي تتأثر تاريخيا بالمناخ السياسي السائد الذي تصنعه أساسا المؤسسة الملكية والأحزاب الكبرى في البلاد.

3 - التعديل الحكومي الجزئي

أجرى الملك محمد السادس تعديلا جزئيا على تركيبة الحكومة المغربية، حيث استقبل يوم 07 أبريل 2020، كلا من عثمان الفردوس وسعيد أمزازي، بحضور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة.

وجرى هذا الاستقبال طبقا لمنطوق الفصل 47 من الدستور المغربي لسنة 2011، وتم خلاله، وباقتراح من رئيس الحكومة، تعيين عثمان الفردوس وزيرا للثقافة والشباب والرياضة، وتكليف سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.

ولئن بدا هذا التعديل سليما من الناحية الدستورية، فإنه أثار نقاشا سياسيا حول شعار الكفاءة والاستحقاق الذي تأطر به التعديل الحكومي لسنة 2019، ذلك أن تعيين وزير الثقافة عثمان الفردوس جاء تعويضا لسلفه وزميله في حزب الحركة الشعبية حسن عبيابة الذي غادر الحكومة بعد أقل من سنة على التحاقه بها لأسباب عزاها المتابعون لضعف كفاءته.

4 - المشاورات بشأن القوانين الانتخابية

ستكون سنة 2021 سنة انتخابية بامتياز، فلأول مرة في تاريخ المغرب، ستجرى الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والتشريعية في سنة واحدة.

ومن أجل ذلك، فتحت الحكومة المغربية مسارا تشاوريا مع الأحزاب السياسية، انطلق بالحوار المباشر لوزارة الداخلية مع الأحزاب، منتصف يونيو 2020، حول مشاريع القوانين المؤطرة للعمليات الانتخابية، والمتعلقة أساسا بالحقوق السياسية وطريقة التصويت وتقسيم الدوائر الانتخابية، على أن تُحال هذه القوانين على البرلمان من أجل المصادقة عليها.

كما أجرت رئاسة الحكومة في شخص رئيسها سعد الدين العثماني مشاورات مع الأحزاب السياسية

1- الأحزاب المغربية في عام 2020: الأزمة سيدة الموقف، العربي الجديد، 29-12-2020:
https://www.alaraby.co.uk/politics/الأحزاب-المغربية-في-عام-2020-الأزمة-سيدة-الموقف

الممثلة في البرلمان، أواخر شتنبر، لم تفض إلى جسر الهوة الحاصلة في وجهات النظر بين الأحزاب.

ودار الخلاف بين الأحزاب السياسية حول القاسم الانتخابي الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد البرلمانية، حيث دافع حزب العدالة والتنمية على الإبقاء على الطريقة المتعمدة في حساب القاسم الانتخابي التي تقوم على قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد، فيما اقترحت باقي الأحزاب تعديل القاسم الانتخابي بما يؤدي إلى قسمة مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية على مجموع المقاعد في الدائرة الانتخابية الواحدة.

كما انقسمت آراء الأحزاب بين مؤيد ومعارض لبقاء اللائحة الوطنية للشباب (كوطا)، واختلفت حول العتبة الانتخابية، حيث اقترح حزب العدالة والتنمية من جهة رفع العتبة إلى 6 بالمائة، وعارضت الأحزاب المتوسطة والصغيرة هذه النسبة من جهة ثانية، فيما تدعو أحزاب أخرى إلى إلغاء العتبة الانتخابية نهائيا.

ثانيا- المغرب وتدبير جائحة كورونا

منذ المراحل الأولى لظهور فيروس كورونا (كوفيد- 19)، اتخذ المغرب تدابير صارمة لاحتواء هذه الجائحة. ففي 2 فبراير 2020، أجْلَت المملكة أزيد من 100 مواطن مغربي معظمهم من الطلاب، من مدينة ووهان الصينية التي توصف بأنها بؤرة تفشي الفيروس.

ومع ظهور حالات الإصابة الأولى بفيروس كورونا بالمغرب، اتخذت الحكومة جُملة من القرارات من قبيل؛ تعليق الرحلات الدولية ومنع استعمال وسائل التنقل الخاصة والعمومية بين المدن إلا لضرورات مُحددة، وإلغاء جميع المواسم الدينية، وكذا تعليق إصدار الطبعات الورقية للصحف.

وعندما بلغ عدد المُصابين بفيروس كورونا زهاء 80 شخصا، أعلنت الحكومة عن حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة بالمغرب ابتداء من 20 مارس 2020. وبالموازاة مع إجراءات تقييد الحركة والعمل والسفر التي فرضتها جائحة كورونا، قررت الحكومة مجموعة من التدابير للدعم الاجتماعي للمواطنين بمساهمة من مختلف الفئات الاجتماعية، ومن الميزانية التي لجأت الحكومة للاستدانة من الخارج لتغطية عجزها، وذلك بالإضافة لدعم مالي من الاتحاد الأوروبي قدره 450 مليون أورو، منها 150 مليون أورو خُصصت بشكل فوري للصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وكذا دعم مالي رمزي من الولايات المتحدة الأمريكية قدره 600 ألف دولار.

صحيا، سارع المغرب لاقتناء المستلزمات الصحية التي تحتاجها منظومته من أجل محاصرة انتشار فيروس كورونا، كما تلقى مساعدة من الصين التي منحته 5000 كاشف لفيروس كورونا وطائرة شحن محملة بالمعدات الطبية، وما هي إلا أسابيع قليلة حتى حققت الرباط الاكتفاء الذاتي في إنتاج الكمامات، وتكلف الطب العسكري بشكل مشترك مع نظيره المدني بمكافحة فيروس كورونا.

ومن أجل الحد من التأثير السلبي للأخبار الزائفة المتعلقة بفيروس كورونا على الاستقرار الاجتماعي والصحة النفسية للمواطنين، أخضعت النيابة العامة عشرات الأشخاص لأبحاث في قضايا نشر محتويات زائفة وتضليلية حول هذا الوباء، أسفرت عن اعتقال اليوتوبرز الملقبة بـ «مي نعيمة» والشيخ السلفي «أبو نعيم» بسبب بث إشاعات ومخالفة تدابير السلطات العمومية. وذلك فضلا عن توقيف أشخاص للاشتباه في تورطهم في التحريض على التجمهر والعصيان وتعريض حياة الأشخاص للخطر، وخرق إجراءات الطوارئ الصحية.

وفي وقت لاحق، أعلنت الحكومة المغربية عن تخفيف إجراءات الحجر الصحي بمختلف مناطق البلاد، باستثناء بعض الأقاليم التي خصتها بإجراءات استثنائية حسب الوضعية الوبائية السائدة فيها.

ثالثا- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي

تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) بصدمة للاقتصاد المغربي على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يمكن أن يتسبب بركود عميق هو الأول منذ سنة 1995. فقد توقف مسار ضبط الأوضاع المالية العامة مؤقتا نتيجة للضغوط على الإنفاق وتراجع النشاط الاقتصادي. وتأثر المركز الخارجي سلبا بالانخفاض في التحويلات المالية، والسياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الانخفاض الكبير في الصادرات. ومن المتوقع أن يتعافى النمو تدريجيا، لكن هناك حالة شديدة من عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي والمدة التي سيستغرقها.

لقد ضربت جائحة كورونا اقتصاد المغرب في سياق من النمو الاقتصادي المنخفض الذي يقل عن إمكاناته الكامنة، مكبلا بانخفاض الإنتاجية. وتجسدت الآثار الاقتصادية للأزمة في انخفاض إنتاج السلع والخدمات، وانخفاض الصادرات، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، فضلا عن تراجع السياحة، بما يمثل تحديات وخيمة غير مسبوقة لبلد يحاول التخفيف من حدة الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. وبالتالي، يحيط قدر كبير من الغموض بمعدل التعافي المتوقع، ولا تزال المخاطر تجنح إلى الجانب السلبي[1].

وتوقعت مؤسسات دولية، من ضمنها البنك الدولي، أن ينكمش الاقتصاد المغربي بنسبة 6.3% عام 2020، وهي نسبة لا تختلف كثيرا عن التوقعات التي قدمها البنك المركزي المغربي، وهي 6.6%.

فبالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة، أدت العواقب الاقتصادية لجائحة كورونا إلى اختلالات مهمة على مستوى توازن المالية العمومية، مقارنة بالمسار المتوقع مسبقا.

ونتيجة لذلك، أصبحت الفرضيات المعتمدة في إعداد قانون المالية لسنة 2020 متجاوزة، وبالتالي اعتمدت الحكومة قانون مالي معدل لسنة 2020 طبقا لأحكام الفصل 77 من الدستور التي تنيط مسؤولية

1- المغرب: الآفاق الاقتصادية، البنك الدولي، 19 10--2020:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/economic-update-october-2020

السهر على الحفاظ على توازن مالية الدولة بالبرلمان والحكومة، ووفقا لمبدأ صدقية الميزانية المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والذي يتعين بموجبه ضرورة تقديم قوانين مالية معدلة في حالة حدوث تغييرات مهمة في أولويات وفرضيات قانون المالية[1].

ورغم هذه المؤشرات، فإن المغرب يقبل على السنة الجديدة 2021 بتفاؤل كبير في تحقيق نمو بنسبة 4.7%، حسب أرقام بنك المغرب (البنك المركزي)، وذلك استنادا إلى عوامل عديدة على رأسها ظهور لقاحات ضد كوفيد- 19، وتسجيل موسم زراعي جيد بفضل الظروف المناخية المواتية[2].

وفي ظل تَوجُّه الحكومة المغربية إلى الاقتراض الخارجي، حذر عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب من احتمال عودة المغرب إلى سياسة التقويم الهيكلي، منبها لخطورتها، وداعيا الحكومة إلى العمل بشكل جدي لتجنب الخضوع لها، حيث أكد أن المغرب عمل لأكثر من 25 عاماً من أجل تصحيح الخلل في التوازنات الماكرواقتصادية بسبب ذلك البرنامج.

كما اعتبر الجواهري، خلال عرض حول السياسة النقدية وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي في مجلس النواب، أن سياسة التقويم الهيكلي تعد إحدى أخطر السياسات على الدول، إذ تفقدها حرية التدبير الذاتي، وتجعلها خاضعة لقرارات المؤسسات المالية العالمية، كما تبرز خطورتها في اتجاه الدولة إلى الاستثمارات ذات المدى القريب والمرتكزة أساساً على قطاع الخدمات، في مقابل إهمال القطاعين الزراعي والإنتاجي، وإهدار كبير للثروات البشرية، بخاصة في قطاعي الصحة والتعليم[3].

ومن أجل إنعاش الاقتصاد المغربي، كان القطاع البنكي، مطلع سنة 2020، قد استجاب لرغبة الملك محمد السادس، بتحديد 2 في المائة، معدلا للفائدة التي ستطبق على المستفيدين من البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، وهو ما يمثل أدنى معدل يتم تطبيقه في المغرب.

رابعا- وضعية الحقوق والحريات

تعيش المملكة المغربية على وقع تراجع ملحوظ في مجال الحقوق والحريات منذ المصادقة على الدستور الجديد في استفتاء شعبي سنة 2011، مما يفسر الصورة السلبية التي باتت ترسمها تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، عن واقع حقوق الإنسان بالمملكة، في ضوء جملة من المؤشرات المقلقة بشأن عدد من القضايا الحقوقية.

1- مذكرة تقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، منشورات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

2- الاقتصاد المغربي في 2020... صراع الصمود أمام كورونا، سكاي نيوز عربية، 1 يناير 2021:
https://www.skynewsarabia.com/business/1404065-الاقتصاد-المغربي-2020-وصراع-الصمود-امام-كورونا

3- تراكم الديون يهدد الاقتصاد المغربي بالتقويم الهيكلي، اندبندنت عربية، 03-12-2020:
https://www.independentarabia.com/node/172031/اقتصاد/الاقتصاد-العربي/تراكم-الديون-يهدد-الاقتصاد-المغربي-بالتقويم-الهيكلي

• ملف حراك الريف

من المعلوم أن حراك الريف عبارة عن حركة احتجاجية انطلقت أواخر سنة 2016 على خلفية وفاة بائع سمك، ينحدر من منطقة الريف، مطحونا بشاحنة أزبال خلال مقاومته مصادرة السلطات لسلعته، وهي الحركة التي شملت مدن وقرى الريف المغربي (شمال المغرب) رافعة مطالب اجتماعية صريحة وأخرى سياسية ثاوية، قابلتها السلطات المغربية بشن حملة اعتقالات واسعة لعدد من نشطاء الحراك وبعض الصحفيين الذين شاركوا في تغطيته أو دعموه.

منذ منتصف سنة 2017، تاريخ اعتقال نشطاء الحراك وإلى أواخر سنة 2020، لم يطرأ تحول كبير على مستوى تدبير الدولة لهذا الملف السياسي والحقوقي الشائك، باستثناء العفو عن بعض المعتقلين الذين يمثلون الصفين الثاني والثالث من قيادات الحراك في مناسبات متفرقة.

غير أن ما ميز سنة 2020 هو إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة حكومية) تقريرا يتكون من حوالي 400 صفحة عن حراك الريف بعنوان «احتجاجات الحسيمة». وتبنى المجلس في تقريره، الذي أثار جدلا سياسيا وحقوقيا واسعا، الرواية الرسمية لتطورات الحراك، محملا نشطاء الحراك مسؤولية العنف وعرقلة العبادة وعرقلة التنمية وإثارة البغضاء والكراهية، وهي التهم التي وجهتها السلطات للنشطاء وحكم على المئات منهم بالسجن النافذ لمُدد وصلت بحق بعض قادة الحراك إلى 20 سنة نافذة[1].

وفي الأثناء، قبلت السلطات الهولندية طلب اللجوء السياسي الذي تقدمت به القيادية بحراك الريف نوال بنعيسى، التي تولت قيادة الحراك لمدة محدودة بعد اعتقال قائده ناصر الزفزافي.

وفي علاقة بحراك الريف، أفرجت السلطات المغربية على الصحفي حميد المهداوي، في 20 يوليوز، بعد أن قضى محكوميته المحددة في ثلاث سنوات سجنا نافذا، بتهمة «عدم التبليغ عن جريمة المس بسلامة الدولة» في منطقة الريف.

كما تميزت هذه السنة بإطلاق عدد من النشطاء الحقوقيين والسياسيين والمثقفين والفنانين والصحافيين «نداء الأمل» إلى الملك محمد السادس لإطلاق سراح معتقلي الريف والصحافيين المحكومين سابقا، في سياق الظرفية الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا.

ولمَّا لم تتعاطى الدولة مع هذا النداء بالإفراج على معتقلي الحراك أو بعضهم، دخل هؤلاء في إضراب عن الطعام منتصف شهر غشت. وهو الإضراب الذي تفاعل معه بعض أعضاء البرلمان الأوروبي بتوجيه رسالة لرئيس الحكومة المغربية، عبروا فيها عن قلقهم بشأن وضعية معتقلي حراك الريف بالسجون المغربية، على ضوء انتشار فيروس كورونا، وإضرابهم عن الطعام، لافتين إلى أن العديد من معتقلي الحراك، ما زالوا في سجون مغلقة ومكتظة في زمن كورونا، ولا يحصلون على رعاية صحية كافية.

1- مجلس حقوق الإنسان في المغرب يرفض وصف ما شهدته المنطقة طوال سنة من المظاهرات بـ «الحراك»، القدس العربي، 9 مارس 2020: https:///alquds.co.ukمجلس-حقوق-الإنسان-في-المغرب-يرفض-وصف-ما/

كما دعا البرلمانيون الأوروبيون الحكومة المغربية إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الإنسانية والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في الحراك، وفقاً لتوصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والنداءات المتكررة من العديد من المنظمات الحقوقية[1].

وبالتزامن مع رسالة البرلمانيين الأوروبيين، أصدر الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان بالمغرب بيانا جدد فيه المطالبة بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف، داعيا المسؤولين إلى التحرك العاجل قبل فوات الأوان لإنقاذ حياة المضربين عن الطعام وفتح حوار معهم. كما أكد الائتلاف لجوءه للهيئات المعنية بحقوق الإنسان وطنيا ودوليا من أجل حمل السلطات المغربية على طي ملف حراك الريف نهائيا وإنصاف المضربين ومنطقة الريف بكاملها.

وفي السياق ذاته، طالب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب (الغرفة التشريعية الأولى)، قائد الأغلبية الحكومية، في سؤال وجهه إلى رئيس الحكومة، بـ «التدخل العاجل للحيلولة دون وقوع الأسوأ، حرصا على سلامة المواطنين داخل السجون». كما أبدى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (حزب الاستقلال المعارض) في سؤال وجهه لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، قلقه الكبير إزاء تطورات الإضراب المفتوح عن الطعام، منبها إلى «ما يشكله ذلك من خطر كبير على حياتهم، ويضر بالرصيد الحقوقي المهم الذي راكمه المغرب»[2].

وعقب هذه الضغوط، وافقت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على جميع مطالب معتقلي حراك الريف التي تمثلت في تمديد مدة الفسحة، والحق في التبضع من متجر السجن كلما دعت الضرورة، وكذا تجويد الأكل والخدمات الأساسية، وتمديد مدة المكالمات الهاتفية والزيارات، بالإضافة إلى السماح بإدخال الكتب والجرائد والمجلات». وبناء عليه، علق معتقلو الحراك إضرابهم عن الطعام[3].

• اعتقال الصحفيين والحقوقيين

شهدت ممارسة حرية الصحافة وحرية الرأي خلال 2020 تدهورا مقلقا تمثل في اعتقال عدد من الصحافيين والحقوقيين البارزين والمعروفين بجرأتهم النقدية للسياسات العمومية ولسلوك السلطات المغربية إزاء ممارسة الحقوق والحريات، ومستقبل الانتقال الديمقراطي بالبلاد.

فقبل يومين فقط من حلول عيد الفطر، أوقفت السلطات سليمان الريسوني الصحافي وكاتب الرأي

1- تزايد الضغوط على الحكومة المغربية بسبب إضراب معتقلي «حراك الريف» عن الطعام، العربي الجديد، 05-09-2020:
https://alaraby.co.uk/تزايد-الضغوط-على-الحكومة-المغربية-بسبب-إضراب-معتقلي-«حراك-الريف»

2- نفسه.

3- معتقلو «حراك الريف» يفكون إضرابهم عن الطعام، موقع لكم2، 07-09-2020:
https://lakome2.com/liberte/197209/

بجريدة أخبار اليوم التي تشتهر بخطها التحريري النقدي، وذلك من أجل التحقيق معه حول تهمة هتك العرض بالعنف والاحتجاز في حق شاب مغربي مثلي. ليظل معتقلا؛ رغم مطالبة دفاعه بمتابعته في حالة سراح.

وجرى اعتقال سليمان الريسوني اعتمادا على تدوينة في موقع «فيسبوك» يتهم صاحبها الصحافي الريسوني بالاعتداء عليه جنسيا في منزله، في حين يتحدث محامو الصحافي عن عدم وجود أي شكاية ضده من المشتكي، الذي أكد لاحقا في تدوينة جديدة أن الشرطة استدعته واستمعت له حول الاعتداء المزعوم، الذي يفترض أنه وقع عام 2018.

هـذا، وقـد سبق عملية الاعتقال حملة تشهير واسعة تنبأت باعتقال الصحافي قبل انفجار القضية، أشارت إليها منظمة «مراسلون بلا حدود». ومما يؤكد نية التشهير في هذا الملف، قيام موقع مغربي معروف بنشر فيديو يوثق عملية الاعتقال أمام بيت سليمان الريسوني[1].

ولم يمر شهران على اعتقال الصحافي الريسوني، حتى اعتقلت السلطات الصحافي والحقوقي عمر الراضي بتهم منها «الاغتصاب»، والذي سبق أن اعتقل وأطلق سراحه عدة مرات على خلفية تهم حددتها النيابة العامة في «الاشتباه في تلقيه أموالا من جهات أجنبية بغاية المس بسلامة الدولة الداخلية ومباشرة اتصالات مع عملاء دولة أجنبية بغاية الإضرار بالوضع الدبلوماسي للمغرب».

وفي أواخر 2020، قرر الجهاز القضائي المغربي إيداع المؤرخ والناشط الحقوقي المعطي منجب، السجن رهن الاعتقال الاحتياطي على خلفية قضية «غسيل أموال»، وهي التهمة التي سبق للمؤرخ المعروف بدفاعه عن قضايا حرية التعبير ومشروع التقارب بين العلمانيين والإسلاميين بالمغرب أن أكد براءته منها، معتبرا أن الهدف من هذه الملاحقة يتمثل في «معاقبته» على تصريح إعلامي أشار فيه إلى دور جهاز مراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية) في قمع المعارضين وتدبير الشأن السياسي والإعلامي بالمغرب[2].

• مشروع القانون 22.20

خلق مشروع القانون 22.20 المتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، جدلا سياسيا وحقوقيا كبيرا على إثر تضمنه لمقتضيات تنص على إجراءات تقييدية للحق في التعبير عن الرأي والنشر، مما جعل الرأي العام المغربي يطلق عليه «قانون تكميم الأفواه».
ومن بين مواد مشروع هذا القانون، نصت المادة 14 على عقوبة السجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات و/

1- تهم جنسية مجددا.. اعتقال الريسوني يضع المغرب أمام امتحان العدالة، موقع DW، 27-05-2020:
https://dw.com/ar/تهم-جنسية-مجددا-اعتقال-الريسوني-يضع-المغرب-أمام-امتحان-العدالة/a-53589194

2- «انتقد المخابرات».. توقيف ناشط مغربي معارض بتهم «غسيل الأموال»، موقع الحرة، 29-12-2020:
https://www.alhurra.com/morocco/2020/12/29/انتقد-المخابرات-توقيف-ناشط-مغربي-معارض-بتهم-غسيل-أموال

أو غرامة مالية بحق من يدعو إلى مقاطعة بعض المنتجات أو البضائع أو الخدمات، بينما نصت المادة 16 على عقوبة السجن من 3 أشهر إلى سنتين و/أو غرامة مالية بحق كل من قام عمدا بنشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبرا زائفا.

وقد عزى الكثير من المغاربة محاولة تشريع هذا القانون الذي يمس بشكل واضح الحقوق والحريات إلى خشية الشركات الكبرى من تجدد حملة مقاطعة المنتجات الاستهلاكية التي انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي سنة 2018، وكبدت شركتين مغربيتين وشركة فرنسية خسائر مالية فادحة.

وإذا كان مشروع القانون 22.20 يرمي إلى تقييد حرية التعبير بمواقع التواصل الاجتماعي، فإن الضغط الذي شكلته الحملة الشعبية المعارضة للمشروع عبر هذه المواقع دفع الحكومة إلى تأجيل البت فيه وتشكيل لجنة لتعديله قبل استكمال باقي مراحل تشريعه.

• العلاقة بالمنظمات الحقوقية الدولية

رفعت بعض المنظمات الحقوقية الدولية من حدة انتقادها للوضع الحقوقي في المغرب، مما تسبب في بلوغ علاقتها بالحكومة المغربية توترا غير مسبوق.

ففي 22 يونيو 2020، كشفت منظمة العفو الدولية في تحقيق لها، أن هاتف الصحافي والناشط الحقوقي عمر الراضي قد تعرض لهجمات متعددة باستخدام تقنية جديدة متطورة، تثبّت خلسة برنامج التجسس «بيغاسوس» سيء السمعة التابع لمجموعة «إن إس أو»، مؤكدة أن الهجمات وقعت على مدى فترة تعرض فيها الراضي لمضايقات متكررة من قبل السلطات المغربية، ووقعت إحدى الهجمات بعد أيام فقط من تعهد مجموعة «إن إس أو» بوقف استخدام منتجاتها في انتهاكات حقوق الإنسان، واستمرت الهجمات بحسب المنظمة، على الأقل، حتى يناير 2020.[1]

وعقب هذا التحقيق، اتهمت الحكومة المغربية منظمة العفو الدولية بـ «التحامل المنهجي والمتواصل منذ سنوات، ضد مصالح المغرب، وتبخيس ما حققه من تقدم ومكاسب مشهود بها عالمياً، خاصة في مجال حقوق الإنسان»[2]. كما اتهمت الحكومة المنظمة الدولية بـ «تجاوز هذا التحامل كل الحدود، من خلال سعي هذه المنظمة إلى التحول إلى فاعل سياسي داخل الساحة المغربية، تحركها في ذلك أطراف معروفة وحاقدة على المؤسسات الوطنية المغربية[3]».

وفي ضوء بيان الحكومة، جاء رد منظمة العفو الدولية الذي أكدت فيه أن حملة التشهير و«المزاعم

1- التجسس على صحفي مغربي من خلال برمجية تجسس لشركة «إن أس أو» «الإسرائيلية» بعد تعهدها باحترام حقوق الإنسان، 22-06-2020:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/06/moroccan-journalist-against-used-spyware-nso/

2- المغرب يندد بـ «التحامل المنهجي والمتواصل» لمنظمة العفو الدولية عليه، القدس العربي، 03-07-2020:
https://www.alquds.co.uk/المغرب-يندد-بالتحامل-المنهجي-والمت/

3- نفسه

الكاذبة» الموجهة ضدها، إنما هي محاولة للتشكيك في أبحاث حقوق الإنسان الراسخة التي كشفت النقاب عن سلسلة من حوادث المراقبة غير القانونية[1].

خامسا- العلاقات الخارجية

تقوم السياسة الخارجية للمغرب على استقلالية قراره السياسي وعدم التدخل في شؤون الدول، مع نهج استراتيجية الحياد البناء إزاء القضايا الدولية التي تتقاطع مصالح أطرافها مع مصالحه.

ويبدو من خلال سلوك الدبلوماسية المغربية التي يقودها ملك البلاد محمد السادس، أنها حاولت خلال سنة 2020 الحفاظ على هذه الثوابت في ظل توازنات دولية وإقليمية معقدة، مع ترجيح أولوية المصالح المغربية.

• على المستوى الأوروبي

يربط المملكة المغربية اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1996، دخل حيز التنفيذ سنة 2000. وبناء عليه حصلت المملكة على صفة «الشريك المميز» للاتحاد سنة 2008 في ظل رئاسة فرنسا للاتحاد. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز العلاقات بين المغرب ودول الاتحاد الأوروبي والاندماج عبر تقريب السياسات التشريعية والنهوض بالتعاون القطاعي والجوانب الإنسانية.

ولئن كان المغرب شريكا هاما لدول الاتحاد الأوروبي، فإنه بالنسبة لإسبانيا الجار والشريك الذي يرتبط بشكل أساسي بالأمن القومي الإسباني. يعكس هذه الأهمية خلال 2020، زيارة أرانشا غونزاليز لايا وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون بحكومة المملكة الإسبانية للمملكة المغربية (24 يناير 2020)، وهي الزيارة الأولى لها خارج الاتحاد الأوروبي منذ تعيينها على رأس الدبلوماسية الإسبانية، وذلك من أجل مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين، بعد يومين فقط من مصادقة البرلمان المغربي على القانون رقم 38.17 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية، وكذا مصادقته على القانون رقم 37.17 المتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية.

وقد جدد الطرفان خلال الزيارة عزمهما على مواصلة التنسيق بينهما على مختلف الأصعدة لتطوير العلاقات الثنائية والتنموية والاجتماعية والسياسية ومواجهة التحديات المشتركة.

في السياق ذاته، زار أوليفر فاريلي مفوض الاتحاد الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع المملكة المغربية في دجنبر 2020، مؤكدا أنها شريك ذو مصداقية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأن الطرفان بصدد

1-«قضية التجسس على صحفي».. الخلاف بين المغرب ومنظمة العفو الدولية يتصاعد، موقع الحرة، 05-07-2020:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/05/07/قضية-التجسس-صحفي-الخلاف-بين-المغرب-ومنظمة-العفو-الدولية-يتصاعد

وضع خطة اقتصادية مفصلة من أجل شراكة أعمق بينهما، مشيرا إلى أن الأفكار والطرق والمسارات باتت واضحة ليتم طرح الخطة اعتبارا من ربيع 2021، ومشيدا بتدبير المغرب النموذجي لتداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) التي سيعمل الطرفان معا على تجاوز آثارها عبر التخطيط من أجل إنعاش اقتصاديهما ليخرجا أكثر قوة من الأزمة[1].

في الأثناء، أكدت بيلفا يوهانسن المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية في زيارتها للرباط، سعيا للتوصل إلى اتفاق يسمح لدول الاتحاد بإعادة المهاجرين إلى المغرب، أن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو مواصلة الشراكة المتميزة مع المغرب لأنه يُعتبر شريكا موثوقا للغاية، مشددة على رغبة الاتحاد الأوروبي في أن تتخطى الشراكة مع المملكة مجالي الأمن والهجرة لتشمل قضايا أخرى[2].

وبعد زيارة المفوضة الأوروبية بأيام قليلة، أعلنت وزارة الداخلية المغربية أن المغرب رفض طلبا من الاتحاد الأوروبي لاستعادة رعايا دول أخرى يصلون إلى أوروبا من المملكة التي تصر على أن تتحمل كل دولة مسؤوليتها تجاه رعاياها[3].

• على المستوى الإفريقي

عاد المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 بموافقة أغلبية أعضاء الاتحاد على طلب عضويته (39 من أصل 54)، وذلك بعد أن كان قد غادر منظمة الوحدة الإفريقية زهاء أربعة عقود، بسبب مناوئتها لأجندته ومصالحه الحيوية. وجاءت هذه العودة في إطار سعي المغرب إلى تعزيز شراكاته الاقتصادية وعلاقاته الدبلوماسية بالدول الإفريقية، وضمان دعمها له في حسم ملف الصحراء لصالحه.

ولهذه الغاية، استمر المغرب سنة 2020 في التوسع الدبلوماسي عبر تعزيز علاقاته بدول غرب إفريقيا وتحقيق اختراقات غير مسبوقة في العلاقة بالدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، وهو ما يعكسه فتح 16 دولة إفريقية قنصليات لها بمدينتي العيون والداخلة في اعتراف صريح بالسيادة المغربية على الصحراء.

ومع تخليه عن سياسة المقعد الفارغ، أصبح المغرب يضطلع بدور هام كدولة إفريقية رائدة داخل الاتحاد الإفريقي وخارجه. وهي المكانة التي تستثمرها الرباط من أجل تضييق مساحة تحرك جبهة البوليساريو الانفصالية، من خلال مطالبتها في أروقة الاتحاد بضرورة احترام الشرعية الدولية وحسن

1- كوفيد19-: المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع يدعو إلى خطة اقتصادية للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، الصحراء، 01-12-2020:
https://assahraa.ma/web/2020/152479

2- الاتحاد الأوروبي يتجه إلى تعزيز الشراكة مع المغرب عقب الجائحة، اندبندنت عربية، 04-12-2020:
https://www.independentarabia.com/node/173936/الأخبار/العالم-العربي/الاتحاد-الأوروبي-يتجه-إلى-تعزيز-الشراكة-مع-المغرب-عقب-الجائحة

3- الرباط ترفض طلبا أوروبيا باستقبال مهاجرين غير شرعيين، ميدل ايست اونلاين، 16-12-2020:
https:/middle-east-online.com/الرباط-ترفض-طلبا-أوروبيا-باستقبال-مهاجرين-غير-مغاربة

الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومكافحة النزعات الانفصالية والترابط بين السلام والأمن والتنمية من أجل سلام دائم في أفريقيا[1]، في إشارة إلى الجبهة الانفصالية ودولة الجزائر التي تدعمها.

• على مستوى منطقة الخليج العربي

ترتبط المملكة المغربية مع دول الخليج بعلاقات عسكرية واقتصادية ومالية وإيديولوجية. فبعد اندلاع الثورات العربية قامت الملكيات الخليجية بدعوة المغرب والأردن للالتحاق بمجلس التعاون الخليجي، في ما بدا أنه محاولة لتحصين الملكيات العربية القائمة وتشكيل محور ملكي سني متضامن اقتصاديا ومتعاون في مواجهة التمدد الإيراني الشيعي وتحجيم تنامي شعبية الحركات الإسلامية.

وإذا كان هذا يعتبر الإطار العام للعلاقات المغربية الخليجية، فإنه لا يعني أن هذه العلاقات المغربية الخليجية لا تتسم بالحركية وتشوبها من حين لآخر بعض الأزمات بين الطرفين، كما لا يعني أن دول الخليج كتلة واحدة منسجمة متطابقة الرؤى وتتبنى نفس السياسات.

فعلى مستوى العلاقة بين دولتي السعودية والإمارات، كشف العقد الأخير أن المغرب عصي على التماهي التام مع سياستهما بما لا يوافق رؤيته ومصالحه، وهو ما أكده وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في تصريح له يوم 27 مارس 2020، لما أبرز أربعة شروط لاستمرار التنسيق مع الإمارات والسعودية، أولها أن السياسة الخارجية مسألة سيادية بالنسبة للمغرب، وثانيها أن التنسيق مع دول الخليج، خاصةً السعودية والإمارات، يجب أن يكون وفق رغبة من الجانبين، وثالثها أن التنسيق بين الطرفين يجب ألا يكون حسب الطلب، ورابعها أن التنسيق يجب أن يشمل جميع القضايا المهمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الأزمة الليبية[2].

وقد جاءت هذه الشروط بعدما شهدت العلاقات بين الطرفين توترات على خلفية تباين وجهات النظر بينهما بشأن الأزمة الخليجية والقضية الفلسطينية والأزمة الليبية، وقضايا إقليمية ودولية أخرى.

بعد هذا التاريخ، عرفت العلاقات بين الطرفين انفراجا ملحوظا، حيث عاد السفير الإماراتي للرباط بعد أكثر من سنة على شغور المنصب، كما فتحت الإمارات قنصلية لها في مدينة العيون، وأيدت، شأنها في ذلك شأن جميع دول الخليج، عملية إعادة فتح معبر الكركرات الحدودي.

أما على المستوى العلاقة بقطر، فقد جددت المملكة المغربية دعمها لدولة قطر وأكدت على استعدادها لتقديم كافة الإمكانات والوسائل البشرية واللوجستيكية من أجل إنجاح تنظيم الحدث الكروي البارز لبطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 2022.

1- المغرب يؤكد في الاتحاد الافريقي على ضرورة احترام الشرعية الدولية وحسن الجوار ومكافحة النزعات الانفصالية من أجل سلام دائم في إفريقيا، وكالة المغرب العربي للأنباء، 19-11-2020:
www.mapexpress.ma/ar/actualite/المغرب-يؤكد-في-الاتحاد-الافريقي-على-ضر/الآراء-و-حوارات/

2- سفير المغرب وقنصلاه في الإمارات يعودون إلى الرباط، الجزيرة نت، 11-03-2020: https://0i.is/CnYz

العلاقة مع دول المغرب العربي

باستثناء الجزائر، يرتبط المغرب بعلاقات مستقرة أو متميزة مع باقي دول المغرب العربي، ولاسيما ليبيا، ذلك أن شرعية المؤسسات السياسية القائمة فيها، تقوم على الاتفاق السياسي الذي أبرمه الفرقاء الليبيون في 17 دجنبر 2015 بمدينة الصخيرات المغربية، تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وبوساطة المغرب الذي بذل جهودا دبلوماسية كبيرة من أجل إنجاح الحوار الليبي-الليبي وإنهاء الحرب الأهلية.

وتقوم وساطة المغرب في الملف الليبي، التي نالت إشادة المنتظم الدولي، على ترجيحه الحلول السياسية وتبنيه مبدأ الحياد البناء، وكذا حرصه على عدم تبني الدولة الليبية بعد استكمال بنائها المؤسساتي لنفس سياسة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الداعمة لجبهة البوليساريو الانفصالية في صراعها مع المغرب، بالإضافة إلى سعي الرباط لتطويق أي انفجار محتمل للوضع في ليبيا، من شأنه أن يهدد أمنها القومي ويلقي على كاهلها أعباء في مجالات الهجرة ومحاربة التطرف والإرهاب والتهريب.

وضمن هذا الإطار، استضاف المغرب محادثات بين الفرقاء الليبيين خلال سنة 2020 بمدينتي بوزنيقة وطنجة، كما لعب دورا في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة بغية التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة القائمة منذ سنوات، مؤكدا أن الليبيين ليسوا في حاجة إلى وصاية أحد وأنهم قادرين على حل مشاكلهم بأنفسهم.

وفي حين ما تزال علاقات المغرب مع تونس على ما كانت عليه، وتشهد تطورا ملحوظا مع موريتانيا، فإن التوتر يسود العلاقات المغربية الجزائرية، حيث ألمح ناصر بوريطة وزير الخارجية المغربي إلى دور الجزائر في تغذية الانفصال خلال كلمة له في قمة دول عدم الانحياز، قائلا: «إن دولة مجاورة تواصل تغذية الانفصال بالرغم من الظروف الاستثنائية الحالية، وتحويل موارد ساكنتها لفائدة مبادرات تروم زعزعة الاستقرار الإقليمي».

• القضية الفلسطينية

على الرغم من تأكيد المغرب على ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية بناء على ارتباطه التاريخي الوثيق بفلسطين، ورئاسة الملك محمد السادس للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالنظر للتأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به قضية فلسطين، إلا أن سنة 2020 تميزت بتطبيع العلاقات بين المغرب و«إسرائيل» في العاشر من دجنبر، وهو الأمر الذي خلق تشويشا كبيرا على الموقف التاريخي للمغرب من القضية الفلسطينية.

وقد بدت المؤشرات الأولى للتطبيع المغربي «الإسرائيلي» من خلال حضور رئيس الرابطة المحمدية

للعلماء (هيئة رسمية) مراسم الذكرى السنوية للهولوكوست ببولندا إلى جانب عدد من العلماء المسلمين. وهي الزيارة التي أحدثت جدلا واسعا في العالم الإسلامي. ذات الجدل أثاره تصريح وزير الخارجية ناصر بوريطة في معرض رده على مستشارين في اجتماع للجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة في مجلس المستشارين، بأن «قضية الصحراء هي القضية الأولى للمغرب، ولا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

وللتخفيف من آثار هذا التصريح، أرسل الملك محمد السادس وزير الخارجية للعاصمة الأردنية عمان ليبلغ عنه رسالة شفوية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، ويجدد التأكيد على الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية. كما جدد المغرب التعبير في اجتماع وزراء الخارجية العرب عن تمسكه بالمبادرة العربية للسلام كمشروع لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي الأثناء، صرح رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني لوكالة المغرب العربي للأنباء بأن موقف الحكومة المغربية مما يعرف بصفقة القرن ينطلق من ثوابت المملكة، ملكا وحكومة وشعبا، في تعاملها مع القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه.

شعبيا، نظمت عدة مكونات مدنية وسياسية وحقوقية ونقابية مسيرة شعبية ومجموعة من الفعاليات رفضا لـ «صفقة القرن» ودعما لصمود الشعب الفلسطيني.

لكن أواخر دجنبر، وفي خطوة مفاجئة، خاصة بعد فشل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في الظفر بولاية رئاسية ثانية، أعلن البيت الأبيض إن ترامب والملك المغربي محمد السادس اتفقا على أن «تستأنف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل»، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة».

ويشمل الاتفاق إعادة فتح مكاتب اتصال في كل من الرباط و«تل أبيب» كانت قد أُغلقت سنة 2000 إبان الانتفاضة الفلسطينية، وتسيير رحلات جوية مباشرة من وإلى «إسرائيل» لكل «الإسرائيليين».

لكن بيان الديوان الملكي المغربي قال إن هذه الإجراءات لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على موقف المغرب الثابت من القضية الفلسطينية العادلة، مؤكدا أن الملك محمد السادس تحدث إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وطمأنه بأنه لن يتراجع أبدا عن دوره في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مؤكدا دعمه لحل قيام الدولتين.

سادسا- قضية الصحراء المغربية

تعتبر قضية الصحراء موضوعا حيويا ومسألة أمن قومي بالنسبة للمغرب، منذ حوالي خمسة عقود. ومن ثم فإنها تحظى بمكانة مركزية في هندسة السياسة الخارجية للمملكة، وتعد محددا رئيسيا في رسم علاقاتها بالدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ويمكن القول أن قضية الصحراء شهدت خلال سنة 2020 تفاعلات هي الأكثر ديناميكية منذ افتعال النزاع حولها قبل حوالي نصف قرن:

• دبلوماسية القنصليات

تمكن المغرب خلال سنة 2020 من إقناع 20 دولة بافتتاح بعثات دبلوماسية لها بمدينتي العيون والداخلة، في محاولة لتثبيت مغربية الصحراء وتحقيق تقدم في هذا الملف في إطار السيادة المغربية.

وبالإضافة إلى عدد من الدول الإفريقية التي افتتحت قنصليات لها في الصحراء، افتتحت ثلاث دول عربية بارزة هي الإمارات والبحرين والأردن، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عزمها على افتتاح قنصلية بالداخلة، بعد اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء.

• أزمة الكركرات

تجدد الصراع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو الانفصالية في منطقة الكركرات يوم الجمعة 13 نونبر 2020، على خلفية خرق الجبهة لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع سنة 1991، بعد إقدامها مطلع شهر أكتوبر على قطع الطريق على الحركة المدنية والتجارية التي تمر عبر معبر الكركرات.

فمطلع شتنبر 2020، تحرك نشطاء محسوبون على جبهة البوليساريو قصد احتلال معبر الكركرات بين المغرب وموريتانيا، بهدف إغلاقه في وجه الحركة المدنية والتجارية على غرار ما حدث في مخيم اكديم ازيك بمدينة العيون سنة 2010.

وفي منتصف شتنبر 2020، زار المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية المنطقة الجنوبية في الصحراء مرفقا بعدد من القيادات العسكرية، وأكدت وسائل إعلام أن المغرب في حالة استنفار. وعلى ضوء تحركات المغرب ومواقف المجتمع الدولي، تبرأت البوليساريو من تبني حراك النشطاء، لكنها حملت الأمم المتحدة مسؤولية سلامتهم.

وبعد استنفاذ كافة الإمكانيات وعجز الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة قراره رقم 2114 لأبريل 2018، قامت القوات المسلحة الملكية المغربية بالتدخل يوم الجمعة 13 نونبر 2020 من أجل إنهاء حالة تمرد عناصر البوليساريو، وإعادة إطلاق الحركة المدنية والتجارية بين المغرب وموريتانيا. كما أكدت المملكة المغربية أن التدخل انبنى على قاعدة إعادة فتح المعبر وعدم الاحتكاك بالعناصر المدنية للبوليساريو دون سقوط أي جريح أو قتيل في عملية التدخل.

وفي نفس السياق، جددت المملكة التأكيد على التزامها باتفاق وقف إطلاق النار، الذي أعلنت جبهة البوليساريو في المقابل تحللها منه. كما أعلنت المملكة عن إعادة فتح معبر الكركارات وعودة حركة العبور

إلى طبيعتها يوم السبت 14 نونبر.

ومن أجل رص الجبهة الداخلية، انعقد اجتماع عالي المستوى بين رئيس الحكومة المغربية ومستشار للملك محمد السادس ووزير الداخلية ووزير الخارجية مع زعماء الأحزاب السياسية التي أعلنت اصطفافها دفاعا عن الوحدة الترابية للمملكة.

هذا وقد أعلنت دول عربية وإفريقية وأوروبية، ومنظمات إقليمية ودولية، عن تأييدها للخطوات المغربية الرامية إلى صيانة الوحدة الترابية للمملكة وحماية أمنها، باستثناء دولة موريتانيا التي التزمت الحياد، والجزائر التي نددت بالتدخل المغربي.

• انسحاب الجزائر وجنوب إفريقيا من تظاهرة رياضية احتضنتها الصحراء

انسحبت دولتا الجزائر وجنوب إفريقيا المعروفتان بمناوئتهما للسيادة المغربية على الصحراء قبل أيام على انطلاق فعاليات كأس إفريقيا لكرة القدم داخل القاعة بسبب تنظيمها بمدينة العيون المغربية، غير أن تحرك الدبلوماسية المغربية أثمر إعلان الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» عبر تغريدة عل حسابه الرسمي بتويتر أن كأس أمم إفريقيا لكرة القدم داخل القاعة 2020 ستقام بمدينة العيون المغربية في الفترة الممتدة من 28 يناير إلى 7 فبراير 2020، وهو ما تمت قراءته على أنه اعتراف من الفيفا بسيادة المغرب على كافة أراضيه.

• الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في ملف الصحراء

نظم حزب العدالة والتنمية يوم 07 مارس 2020 بقصر المؤتمرات بعاصمة الصحراء المغربية العيون، مهرجانا خطابيا تحت شعار «تعزيز الجهوية المتقدمة مدخل لتحقيق النموذج التنموي المأمول وإرساء الحكم الذاتي»، برئاسة سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، وحضور أعضاء الأمانة العامة وبرلمانيي ومنتخبي الحزب بالأقاليم الصحراوية بالجهات الجنوبية الثلاث.

وقبل ذلك، يوم 05 مارس، زار وفد برلماني يتكون من 35 نائبا ومستشارا برلمانيا ينتمون للأحزاب الممثلة في البرلمان، نقطة الدعم التابعة لشبه القطاع العسكري للسمارة، بحضور الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، الذي قدم للوفد شروحات حول مهمة نقطة الدعم، وكذا حول الوسائل والتجهيزات الموفرة لها للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة[1].

وإذا كانت الأحزاب السياسية قد اضطرت للتفاعل مع تطورات قضية الصحراء المغربية بتنظيم فعالياتها الحزبية والسياسية عن بعد بحكم الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، فإن الربع الأخير من

1- وفد برلماني في زيارة للقوات المسلحة الملكية بإقليم السمارة، 05 ،2m-03-2020:
https://2m.ma/ar/news/وفد-برلماني-في-زيارة-للقوات-المسلحة-الملكية-بإقليم-السمارة20200305-/

السنة عرف مبادرات ميدانية حزبية دعما لمغربية الصحراء، وذلك على إثر اندلاع ما عُرف إعلاميا بـ «أزمة الكركارات» بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو الانفصالية، حيث أعلن قادة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، من معبر الكركارات الحدودي الفاصل بين المملكة وموريتانيا، عن دعمهم للعملية التي قادتها القوات المسلحة الملكية المغربية، لإعادة الحركة التجارية والمدنية إلى طبيعتها، بعد إغلاقه من طرف محسوبين على جبهة البوليساريو لعدة أيام.

وفي الأثناء، نظم حزب الاستقلال مهرجانا خطابيا حاشدا تأييدا لقرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب قرار تنفيذي لرئيسها، اعترف من خلاله بالسيادة المغربية الكاملة على الصحراء.

• الاتحاد الإفريقي والصحراء

ترأس رئيس الحكومة سعد الدين العثماني الوفد المغربي المشارك في القمة العادية 33 للاتحاد الإفريقي، والتي تعتبر أول قمة، في السنوات الأربع الماضية، لا يتضمن فيها تقرير مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد أي إشارة لقضية الصحراء المغربية.

• الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء

شكل الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على صحرائه إنجازا كبيرا للدبلوماسية المغربية، كما شكل أيضا ضربة قاسية لأطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية ودولة الجزائر التي تصر على دورها السلبي في هذا النزاع الذي عمر لأزيد من 45 سنة. إن هذا الاعتراف، والذي تم اعتبرته بعض التحليلات ثمنا لتطبيع المغرب لعلاقاته مع «إسرائيل»، يعتبر بمثابة عتبة لتحييد موقف الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصحراء بعدما ظلت لمدة طويلة مصدر قلق بالنسبة للدبلوماسية المغربية من خلال فكرة التقسيم مع بيكر ومقترح توسيع صلاحيات المينورسو مع روس والعودة إلى فكرة الاستفتاء مع بولتون وغيرها من المبادرات الأخرى التي كانت متعبة للمغرب من قبل دولة من حجم الولايات المتحدة الأمريكية.

سابعا- خلاصات

في ضوء رصد التقرير لأهم الأحداث والتفاعلات التي ميزت الحالة المغربية خلال سنة 2020، يمكن استخلاص ما يلي:

سياسيا؛ يعتبر إذعان الأحزاب السياسية وعدم استقلاليتها بشكل كامل عن مركز القرار المغربي أحد أهم المؤشرات الدالة على أن التعددية الحزبية لا تعكس تعددية سياسية حقيقية بالشكل الذي يخدم الانتقال الكامل نحو الديمقراطية، ذلك أن معظم الأحزاب تُساير في أغلب الأحيان رغبات النظام السياسي على حساب منطلقاتها الإيديولوجية ومبادئها وقيمها السياسية.

ولعل أبرز مثالين لهذه الخلاصة خلال السنة التي يتناولها التقرير هو عدم ممارسة الأحزاب السياسية أي نقد سياسي إزاء التطبيع المغربي «الإسرائيلي»، رغم أن أدبياتها تتضمن مواقف مناهضة للتطبيع، وكذا دفاعها على تعديل القاسم الانتخابي في ضرب صارخ للمضمون الديمقراطي للعملية الانتخابية ومخرجاتها.

اقتصاديا؛ رغم التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) التي أدت إلى اختلال التوازن المالي للمغرب شأنه في ذلك شأن أغلب دول العالم، إلا أن الاقتصاد المغربي حافظ في العموم على مقومات التعافي من أزمته مع بروز مؤشرات عن تحقيق معدل نمو إيجابي سنة 2021، وذلك استنادا إلى عوامل عديدة على رأسها ظهور لقاحات ضد كوفيد19-، وتسجيل موسم زراعي جيد بفضل الظروف المناخية المواتية.

حقوقيا؛ يبدو أن المغرب لم يعد مكترثا بشكل كبير بما تكتبه المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية عن التجاوزات في مجال الحقوق والحريات، ذلك أن الرباط لم تتفاعل مطلقا مع النداءات الداخلية والخارجية التي تطالبها بتغيير منهجية تدبير ملف معتقلي حراك الريف ومعتقلي الرأي الذين ما زالت لا تعتبرهم «معتقلين سياسيين»، بل إن لا شيء يوحي بتغيير هذه المنهجية بالنظر إلى اعتقال صحافيين وحقوقيين آخرين سنة 2020، ومحاولة سن قانون 22.20 المتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة الذي أثار جدلا حقوقيا وسياسيا واسعا على إثر تضمنه لمقتضيات تنص على إجراءات تقييدية للحق في التعبير عن الرأي والنشر.

على مستوى العلاقات الخارجية؛ ما تزال قضية الصحراء تحتل مركزية هامة في هندسة السياسة الخارجية المغربية. فخلال سنة 2020؛ حقق المغرب انتصارات دبلوماسية غير مسبوقة في تاريخ النزاع المفتعل بينه وبين الجزائر وجبهة البوليساريو الانفصالية حول منطقة الصحراء، ومن ذلك الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على هذه المنطقة الذي جاء في سياق تطبيع الرباط علاقاتها بـ «تل أبيب».

من جهة ثانية، أثبتت هذه السنة الفعالية الكبيرة لاستراتيجية الحياد البناء للمغرب والتي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم المسارات السياسية في حلحلة الأزمات البينية، والتي يتبنّاها إزاء القضايا العربية، وخاصة الأزمة الليبية وأزمة حصار قطر.